TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.1/TUNGSTEN/10
5 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة للسلع الأساسية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتنغستن
الدورة الثالثة
جنيف، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

دراسة الاحصاءات واستعراض الحالة الراهنة للسوق والصورة المرتقبة في الأجلين المتوسط والطويل

استعراض الحالة الراهنة للسوق والصورة المرتقبة في الأجلين المتوسط والطويل

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

ليس في التسميات المستخدمة ولا في طريقة عرض المادة الواردة في هذه الوثيقة، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

المحتويات

الفصل		الفقرات
أولا-	موجز واستنتاجات	١ -٩
ثانيا-	التطورات في الطلب على التنغستن	٩ -١٩
	ألف- الحالة الاقتصادية العالمية	٩ -١٢
	باء - الطلب على التنغستن	١٣-١٩
ثالثا-	التطورات في مجال عرض التنغستن	٢٠-٣٧
	ألف- العرض العالمي للتنغستن	٢١-٢٧
	١- انتاج المناجم العالمي	٢١-٢٤
	٢- انتاج المناجم في الصين	٢٥-٢٧
	باء- حركة المخزونات	٢٨-٣٣
	جيم- إعادة تدوير الخردة	٣٤-٣٧
رابعا-	التطورات الحادثة في تجارة التنغستن	٣٨-٤٩
	ألف- التطورات الحادثة في السياسة التجارية والتسويقية	٣٨-٤٢
	باء- التجارة في الركازات والمركزات	٤٣-٤٥
	جيم- التجارة في المنتجات الوسيطة	٤٦-٤٩
خامسا-	التطورات السعرية في سوق التنغستن	٥٠-٦٩
	ألف- أداء أسعار التنغستن	٥٠-٥٤
	باء- أسعار الركازات والمركزات	٥٥-٦١
	جيم- أسعار المنتجات الوسيطة	٦٢-٦٩
سادسا-	الصورة المرتقبة في سوق التنغستن	٧٠-٧٨

المرفقات

الأول- معدلات النمو الاقتصادي والتنبؤات الخاصة به في بلدان مختارة، ١٩٨٤-١٩٩٤

الثاني- استهلاك ركازات ومركزات التنغستن وانتاجها وتجارتها في العالم بحسب المنطقة، ١٩٨٥-١٩٩٣

الثالث- حركات مخزونات التنغستن بحسب نوعها في بلدان مختارة، ١٩٨٤-١٩٩٣

أولا- موجز واستنتاجات

١- ظلت سوق التنغستن العالمية تتصف بأوضاع سيئة في عام ١٩٩٣. وقُدِّر استهلاك الركازات والمركزات بـ ٦٩٧ ٣٢ طناً متريا، بأدنى نسبة ١٠,٧ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٢، وهو رابع هبوط متتالي منذ عام ١٩٨٩. وفي السنوات الأربع ١٩٩٠-١٩٩٣، هبط الاستهلاك العالمي من الركازات والمركزات بنسبة ٤٣,٧ في المائة. إن إغلاق المناجم المحلية وتزايد توافر المنتجات الوسيطة المستوردة قد ظلا يعملان على تقليل الطلب على الركازات والمركزات في البلدان المستهلكة الرئيسية، كما شهدت هذه السوق الآخذة في التقلص اختلالاً متزايداً في الأسعار. وفي سوق أضيق، يكون لدخول أو خروج مشترين رئيسيين وللمبيعات الاضطرارية من قبل صغار المورِّدين آثار رئيسية في الأسعار.

٢- وبالمقارنة مع كثير من المعادن والفلزات الأخرى، كان لإغلاق المناجم أشد وقعا في صناعة التنغستن. وأفضت التخفيضات المتوالية في الانتاج إلى تقلُّص انتاج المناجم التقديري في عالم من حد أقصى قدره ٤٢٦ ٦٠ طناً متريا في عام ١٩٨٩ إلى ٢٨٦ ٣٠ طناً متريا في عام ١٩٩٣ (المحتوى الفلزي). وهبط الانتاج إلى أقل من ٩ في المائة و٢٠ في المائة من مستواه في مطلع الثمانينات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وفي البلدان النامية على التوالي. واستمرت عمليات إغلاق المناجم على الرغم من أن انتاج المناجم مؤخراً لم يكن مواكباً للاستهلاك.

٣- إن ما حدث مؤخراً من إغلاق للمناجم كان له أثره أيضاً في المقاطعات الرئيسية المنتجة للتنغستن في الصين. فقد قُدِّر الانتاج الصيني بأقل من ٠٠٠ ٢٠ طن متري في عام ١٩٩٣، بالمقارنة بما يزيد عن ٠٠٠ ٤٠ طن متري في أواخر الثمانينات. وعلى الرغم مما حدث مؤخراً من حالات إغلاق، ما زال الصين البلد المنتج المهيمن، حيث يستأثر بحوالي ثلثي الانتاج العالمي.

٤- وظلت سوق التنغستن في عام ١٩٩٣ زاخرة بإمدادات آتية من المخزونات، بما في ذلك مواد مخزونة في الصين وفي مستودعات بلدان الاقتصاد السوقي ورابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً. ومن المعتقد أن حوالي ٦٠ في المائة من التنغستن في شكل مركزات المستهلك في بلدان الاقتصاد السوقي في جميع أنحاء العالم يُستمد حالياً من المخزونات. وفي نهاية عام ١٩٩٣، بلغ المقدار المبلَّغ عنه من المخزونات التجارية، التي لا تمثل سوى جزء ضئيل من مجموع المخزونات، ما يقدَّر بـ ٠٠٨ ٤ أطنان مترية، مما يُبيِّن حدوث انخفاض نسبته ٢٠,٨ في المائة أثناء السنة المذكورة.

٥- وهبطت واردات الركازات والمركزات بنسبة ٤٨,٣ في المائة إلى ٢٨٧ ٣ طناً متريا في عام ١٩٩٣، بينما هبطت الصادرات بنسبة ٤٨,٧ في المائة إلى ٢٨٥ ٣ طناً متريا. وباتت المنتجات الوسيطة المستوردة تلبي إلى حد كبير احتياجات البلدان المستوردة من التنغستن.

٦- إن العرض التنافسي للمنتجات الوسيطة قد ظل يعمل على كساد أسعار التنغستن، وساهم في تداخل أسعار باراتنغستات الأمونيوم مع الجزء الأعلى من نطاق أسعار المركزات. إن توفير الكلفة الذي يحققه المشتري من وحدة طن متري واحد من التنغستن إذا اشترى بارتنغستات الأمونيوم بدلاً من مركزات التنغستن قد قُدِّر بحوالي ٢٠ من دولارات الولايات المتحدة لكل وحدة طن متري في مستهل عام ١٩٩٣.

كما كان التوفير في الكلفة كبيراً في حالة التنغستن الحديدي. وأدى الهبوط الحاد في أسعار منتجات وسيطة مثل باراتنغستات الأمونيوم والتنغستن الحديدي إلى تخفيض أسعار مواد تنغستن أخرى.

٧- إن رسوم مكافحة الإغراق التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمس الواردات من المركزات الصينية. وقد اعتمدت الصين مؤخراً سلسلة من التغييرات في السياسة العامة، بما فيها إزالة إعانات الأسعار، والأخذ بضرائب القيمة المضافة، وإلغاء الضوابط التنظيمية لسوق الطاقة المحلية، ومواصلة الاصلاح السوقي التوجه. وبدأت آثار هذه التطورات تظهر في انتاج المناجم في الصين، وقد ينخفض العرض انخفاضاً كبيراً مع اضمحلال المخزونات. غير أن العرض من الاتحاد الروسي قد يزداد، مع أن الكميات المعنية قد ظلت محدودة حتى الآن.

٨- ربما تكون سوق التنغستن داخلةً مرحلةً جديدة. فإن عمليات وقف الطاقة الانتاجية مؤخراً قد أفضت إلى حدوث عجز بين انتاج المناجم واستهلاك التنسغتن، الذي سُوِّي بتخفيض المخزونات، معظمه من مخزونات غير مبلَّغ عنها. وشريطة أن يتعزز انتعاش الاقتصاد العالمي على النحو المرتقب في معظم التنبؤات الأخيرة، فمن المتوقع أن تواجه السوق حالة شُحّ في العرض مع اضمحلال المخزونات وتزايد تَوَجُّه العرض الصيني في السوق. ومن غير المستبعد، في سوق متزايدة التعرض للمخاطر، أن تواجه السوق اختلالاً خطيراً في حال حدوث انتعاش حاد في الاستهلاك العالمي للتنغستن.

ثانيا - التطورات في الطلب على التنغستن

ألف - الحالة الاقتصادية العالمية

٩- أشارت بعض التنبؤات المبكرة إلى حدوث انتعاش كبير في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣ من الانكماش الذي حدث في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. في هذا الانتعاش، حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بنسبة ١,٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ (المرفق الأول)، وهو أقل مما كان مرتقباً[١]. وقد حدث ذلك بصفة رئيسية نتيجة لاستمرار الانكماش في كثير من الاقتصادات الرئيسية، بما فيها فرنسا واليابان وألمانيا، واستمرار الهبوط الحاد للانتاج الصناعي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. غير أن تَرَدِّي الأداء في هذه البلدان قد قابله إلى حد كبير نمو أقوى في الولايات المتحدة، وخاصة نحو أواخر العام، وفي بعض البلدان الأخرى، بما فيها بلدان الحافة الغربية للمحيط الهادئ.

١٠- وفي مطلع عام ١٩٩٤، ظل أداء الولايات المتحدة وطيداً، وتوقعت التنبؤات أن يبلغ النمو ٣,١ في المائة عن العام المذكور، بالمقارنة بـ٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٣. كما تحسنت الصورة الاقتصادية المرتقبة في أوروبا الغربية، حيث شهدت أكبر اقتصادات المنطقة، ألمانيا وفرنسا، انتعاشاً لا بأس به، إلا أن الصورة المرتقبة ظلت تعاني ركوداً في اليابان، التي لم تلبث أن خرجت لِتوِّها من أطول وأعمق حالات الانكماش التي شهدتها منذ الحرب العالمية الثانية[٢]. غير أن من المرتقب أن تحقق هذه الاقتصادات الثلاثة جميعها معدلات نمو أعلى في عام ١٩٩٤ مما حققته في عام ١٩٩٣.

١١- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، يبدو أن الحالة الاقتصادية آخذة في التحسن في بعض البلدان، لكن التنبؤات الأخيرة أشارت إلى أن سياسة التقتير المالي المتبعة في الاتحاد الروسي من شأنها أن تسبب هبوطا إضافياً كبيراً في الانتاج في عام ١٩٩٤. وفي بلدان الحافة الغربية للمحيط الهادئ وبلدان جنوبي آسيا، بما فيها استراليا ومقاطعة تايوان الصينية والصين والفلبين وجمهورية كوريا وماليزيا والهند، ما زال الأداء الاقتصادي أعلى من المتوسط العالمي بدرجة لا بأس بها.

١٢- وعلى وجه الإجمال، من المتوقع عموماً أن ينمو الاقتصاد العالمي بين ٣,٠ في المائة و٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. هذا المستوى من النمو الاقتصادي العالمي قد ارتبط في الماضي بشدة الطلب على التنغستن.

باء - الطلب على التنغستن

١٣- إن الطلب العالمي على التنغستن مقاساً باستهلاك الركازات والمركزات قد قُدِّر بـ ٦٩٧ ٣٢ طناً متريا في عام ١٩٩٣ (المرفق الثاني)، بانخفاض نسبته ١٠,٧ في المائة ومتابعةً لحالات انخفاض بنسب قدرها ١٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و١٧,٤ في المائة في عام ١٩٩١ و١٤,٦ في المائة عام ١٩٩٠. إن إغلاق معظم المناجم المحلية في البلدان المستهلكة وزيادة توافر المنتجات الوسيطة المستوردة قد أدّيا إلى حدوث انخفاض حاد في استهلاك الركازات والمركزات في السنوات الأخيرة. وما زالت بضعة بلدان مستهلكة رئيسية تقوم بتحويل الركازات والمركزات إلى منتجات وسيطة من أجل تلبية احتياجاتها من التنغستن. وفي أوروبا الغربية، لم يبق سوى ثلاثة منتجين لباراتنغستات الأمونيوم، هم هرمان سي. ستارك (ألمانيا) وسيكوتولز (السويد) وولفرام - برغباو (استراليا)، وما برح استهلاكهم للركازات والمركزات آخذاً في الانخفاض. كما أن عدد المنتجين في اليابان والولايات المتحدة قد انخفض بشدة.

١٤- إن استهلاك بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة للركازات والمركزات قد هبط إلى ٨٥٧ ٥ طناً متريا في عام ١٩٩٣، بانخفاض نسبته ٢١,٨ في المائة عما بلغه في عام ١٩٩٢، بعد أن نَقَصَ بنسبة ٢٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٢. ومع تزايد تفضيل المنتجات الوسيطة المستوردة، بات المستهلك الكبير الوحيد للمركزات المتبقي بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والولايات المتحدة، التي استأثرت بقرابة ٧٠ في المائة من استهلاك بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من تحسن نشاط التنغستن[٣] في الولايات المتحدة، هبط استهلاك الركازات والمركزات إلى ما يُقدَّر بـ٠٠٠ ٤ طن متري، بانخفاض نسبته ٧,٣ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. وانخفض الاستهلاك بنسبة ٥٣,٣ في المائة إلى ما يقدر بـ٧٠٠ طن متري في النمسا، حيث اضطرت إلى إغلاق منجم التنغستن الوحيد الذي لديها أثناء العام. كما حدثت انخفاضات في السويد واليابان، حيث تَدَنَّى الاستهلاك بنسبة ٤,٦ في المائة إلى ٨٥٠ طناً متريا وبنسبة ٦٣,٦ في المائة إلى ٩٥ طناً متريا على التوالي.

١٥- على الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي لبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن استهلاك ركازات التنغستن ومركزاته في البلدان النامية ما برح آخذاً في الانخفاض كذلك. والطلب على التنغستن هو في معظمه في شكل منتجات جاهزة أو شبه جاهزة مثل أدوات الكربيد وفتيل المصابيح. وفي عام ١٩٩٣، قُدِّر استهلاك البلدان النامية من الركازات والمركزات بـ٥٣٠ طناً متريا، بانخفاض قدره ٧١,٠ في المائة، متابعة للانخفاضات التي بلغت ١٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ و١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١ و١٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

وهبط الطلب هبوطاً حاداً بوجه خاص في جمهورية كوريا، التي من المؤكد أنها أكبر بلد مستهلك للتنغستن من بين البلدان النامية. فقد تقلص استهلاكها للركازات والمركزات بنسبة ٨٥,٧ في المائة إلى ٢٠٠ طن متري في عام ١٩٩٣.

١٦- يمكن بوجه عام تقسيم استهلاك الركازات والمركزات في الصين إلى نوعين، هما مواد يتم استهلاكها محلياً ومواد يتم تحويلها إلى منتجات وسيطة من أجل التصدير. وفي حين أن الاستهلاك من النوع الأول ما برح ثابتاً تقريباً، فإن الاستهلاك من النوع الثاني قد ازداد زيادة هائلة. وقد ازداد استهلاك الصين المحلي من التنغستن في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩١ بما متوسطه ٠,٧ في المائة فقط في السنة، ويقدَّر حالياً بمستوى قدره ٠٠٠ ١٠ طن متري[٤]. غير أن الاستهلاك المحلي الصيني قد شهد تغيرات هيكلية كبيرة. فمن عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥، استأثر استهلاك الصين للتنغستن في الصلب والكربيد المسمنت بنسبتي ٦١ في المائة و٢٨ في المائة على التوالي. ومن عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١، انحطت النسبة المئوية المتعلقة بالصلب إلى ٤٧ في المائة، بينما ارتفعت النسبة المئوية المتعلقة بالكربيد المسمنت إلى ٤٠ في المائة.

١٧- وعلاوة على ذلك، فإن النمو الذي شهده الاقتصاد الصيني مؤخراً قد حدث في قطاعات لم تُفضِ إلى نمو كبير في استهلاك التنغستن، مثل صناعة شبه الموصِّلات ومعدات أتمتة المكاتب. وفي بعض مجالات التطبيق، تكون شروط الجودة عالية إلى درجة تجعل الاستهلاك يعتمد على الواردات. ومن الجوانب الأخرى المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالاستهلاك الصيني أن مدى الاستعاضة عن التنغستن بمواد أخرى، بما فيها الموليبدنوم، ليس ذا شأن كبير.

١٨- في عام ١٩٩٣، قُدِّر أن مجموع استهلاك الصين من الركازات والمركزات قد هبط إلى ما دون ٠٠٠ ٢٠ طن متري، بالمقارنة بما يقدَّر بـ٠٠٠ ٢٥ طن متري في عام ١٩٨٩. وكان ما يقارب نصفه من مواد استُهلكت محلياً والباقي من مواد حُوِّلت إلى منتجات وسيطة من أجل التصدير. ونظراً لأن الاستهلاك المحلي الصيني سيستمر في النمو، ولو بخطى معتدلة، فمن المحتمل أن تؤدي التخفيضات في الانتاج المبلَّغ عنها مؤخراً إلى التقليل من الصادرات، لا من عرض منتجات التنغستن محلياً.

١٩- وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ما زال استهلاك الركازات والمركزات متأثراً بالهبوط الحاد في النشاط الصناعي في قطاعات مثل حفر آبار النفط والتعدين والمنتجات المعدنية وصناعات الدفاع. وقد قُدِّر أن الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان قد انخفض بما يزيد عن ٤٣ في المائة في السنوات الثلاث بين ١٩٩٠ و١٩٩٢. وعلى الرغم من أن الحالة في عام ١٩٩٣ قد أظهرت استقراراً اقتصادياً أكبر في بلدان مثل بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا، فقد أُفيد أن الانحطاط قد استمر في الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء رابطة الدول المستقلة، حيث هبط الناتج الوطني هبوطاً فجائياً آخر بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وقُدِّر استهلاكها للركازات والمركزات بـ٠٠٠ ٦ طن متري، مقارنة بـ٠٠٠ ١٢ طن متي في عام ١٩٨٩.

ثالثا - التطورات في مجال عرض التنغستن

٢٠- إن عرض التنغستن من عمليات المناجم قد بلغ أدنى حد له منذ الستينات، مما أسفر مؤخراً عن عجز في السوق، حيث إن انتاج المناجم ما برح مقصراً عن استهلاك التنغستن. وفي حين أنه ما زال يبدو أن من المستبعد حدوث أزمة في العرض نظراً لاستمرار توافر مخزونات المواد، فكثيرون في سوق التنغستن يعتقدون أن زمن وفرة العرض بأسعار منخفضة ربما يكون قد شارف النهاية(٥).

ألف - العرض العالمي للتنغستن

١- انتاج المناجم العالمي

٢١- إن عمليات المناجم قد تقلصت إلى حد كبير جداً في الآونة الأخيرة. فقد قدّر الانتاج العالمي للمناجم في عام ١٩٩٣ بـ ٢٨٦ ٣٠ طن متري (المرفق الثاني)، بانخفاض قدره ١٢,٠ في المائة بعد حدوث حالات نقص قدرها ٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٢ و٢٢,٩ في المائة في عام ١٩٩١ و١٩,١ في المائة في عام ١٩٩٠. وأدت حالات الهبوط المتتالية إلى انخفاض انتاج الركازات والمركزات إلى النصف تقريباً بعد أن كانت قد بلغت حداً أقصى قدره ٤٢٦ ٦٠ طناً متريا في عام ١٩٨٩. ومع أن قطاعات تعدين أخرى كثيرة قد تأثرت كذلك بإغلاق المناجم مؤخراً، تبدو الحالة أسوأ من غيرها فيما يتعلق بالتنغستن.

٢٢- قدّر انتاج الركازات والمركزات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بـ ١٩٩ ١ طناً متريا في عام ١٩٩٣، بانخفاض قدره ٦٢,٩ في المائة عقب ارتفاع بسيط قدره ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٢. إن إغلاق بعض المناجم في هذه البلدان قد أدى إلى انخفاض انتاجها إلى ما دون الـ ٩ في المائة عن مستواها في مطلع الثمانينات. وبدأت عمليات تخفيض الانتاج في البلدان المنتجة الأكثر اعتماداً على منافذ التصدير، وانتشرت بسرعة، حتى إلى بلدان منتجة ذات أسواق محلية لا بأس بها، مثل استراليا، التي اضطرت إلى إغلاق منجم ميترسيل في عام ١٩٩٣. بل وحتى منجم باناسكيرا في البرتغال، وهو أكبر منجم للتنغستن ما زال قيد التشغيل في أوروبا الغربية، قد اضطر مؤخراً إلى تخفيض انتاجه. وأفيد أنه سيغلق تماما بحلول نهاية عام ١٩٩٣.

٢٣- كما أن البلدان النامية قد تأثرت تأثراً شديداً من جراء إغلاق المناجم. فقد قدّر انتاج مناجم البلدان النامية في عام ١٩٩٣ بـ ٧٣٧ ١ طناً متريا، بانخفاض قدره ٣٨,٣ في المائة وفي أعقاب حالات نقص قدرها ٣٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٢ و٦,٢ في المائة في عام ١٩٩١ و٢١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وهناك عدد قليل جداً من المناجم الكبيرة التي ما زالت عاملة في البلدان النامية. فقد قامت جمهورية كوريا، التي كانت أكبر المنتجين بين البلدان النامية، بإغلاق منجم سانغ دونغ في منتصف عام ١٩٩٢، ولم يبلّغ عن أي انتاج عن عام ١٩٩٣. كما تأثر الانتاج تأثراً شديداً في بلدان أمريكا اللاتينية، وأهم بلدين منتجين فيها بوليفيا وبيرو. وفي عام ١٩٩٣، هبط انتاج المركزات في هذين البلدين إلى ٢٦٢ طناً متريا وما يقدّر بـ٦٠٠ طن متري على التوالي، بانخفاض قدره ٦٩,٢ في المائة و٧,٧ في المائة على التوالي عما كان عليه في العام السابق.

٢٤- وشهد انتاج المناجم مصاعب في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية كذلك، عقب حدوث هبوط حاد في الاستهلاك المحلي. ففي عام ١٩٩٣، قُدِّر هذا الانتاج بـ٧٥٠ ٥ طناً متريا، حيث كان منشأ معظم المواد في الاتحاد الروسي. وعلى الرغم من أن الاتحاد الروسي يستأثر بأقل من نصف الاحتياطيات المثبتة لبلدان رابطة الدول المستقلة، فهو يُنتج حوالي ٨٥ في المائة من الركازات والمركزات التي تنتجها هذه البلدان، حيث يُقدَّر انتاجه بـ٠٠٠ ٥ طن متري في عام ١٩٩٣. أما كازاخستان، فهو لا ينتج حالياً سوى أقل من ٥ في المائة من انتاج الرابطة من المعادن، أي أقل من ٣٠٠ طن متري، مع أنه يستأثر بـ ٥٣ في المائة من الاحتياطيات المثبتة لدى رابطة الدول المستقلة[٦]. ونظرا لبُعد مناطق وجود الاحتياطيات والافتقار إلى الهياكل الأساسية المساندة والموارد الرأسمالية، يبدو أن رواسب التنغستن في كازاخستان لا تُستغل الاستغلال الوافي. ويوجد في رابطة الدول المستقلة منتجان آخران صغيران نسبياً هما طاجيكستان وأوزبكستان، حيث يُقدَّر انتاج المناجم بـ٢٠٠ طن متري في كل منهما.

٢- انتاج المناجم في الصين

٢٥- ازداد انتاج المناجم في الصين بخطى حثيثة في الثمانينات، حيث بلغ رقماً قياسياً يُقدَّر بـ٠٠٠ ٤١ طن متري[٧] في عام ١٩٨٩. وما برح مستوى الانتاج منذ ذلك الحين آخذاً في الهبوط في وجه تناقص الطلب في سوق الصادرات، وتشريعات مكافحة الإغراق التي سنتها بعض البلدان المستهلكة، وشدة ضعف أسعار السوق، وأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها الصين لتقليل الإعانات[٨] أو توافر الائتمانات من أجل تمويل المؤسسات الرسمية.

٢٦- على الرغم من الخسائر التي حدثت في كثير من المناجم، فإن مسألة اغلاقها قد أسفرت عن هواجس اجتماعية رئيسية، لا سيما في المجالات التي يكون النشاط التعديني فيها المصدر الرئيسي للعمالة في كثير من الأحيان. وكثير من المناجم كانت ستُغلق منذ فترة طويلة لو كان قرار الإغلاق لا يستند إلى عوامل اجتماعية بل إلى قوى السوق فقط. وتشمل المناجم التي أُغلقت مؤخراً منجم بانغوشان، الذي بلغت طاقته الانتاجية ٥٠٠ ٢ طن متري. وتم تقليص انتاجه تدريجياً بمقدار ٠٠٠ ١ طن متري في السنة منذ عام ١٩٩١ إلى أن أُفيد عن إغلاقه في عام ١٩٩٣. كما أُفيد عن إغلاق منجم شانهو، شأنه في ذلك شأن سائر مناجم التنغستن في مقاطعة غواندونغ، التي كانت أكثر قدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن إغلاق المناجم، نظراً لفترة الرخاء الاقتصادي التي شهدتها المقاطعة منذ الأخذ بنظام الاقتصاد السوقي الاجتماعي.

٢٧- كما تأثرت تأثراً شديداً بإغلاق المناجم أكبر منطقة لانتاج التنغستن في الصين، وهي مقاطعة جيانغزي. فقد أُفيد أن أكبر منجمين فيها، وهما منجما داجيشان وزيهواشان، بطاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ ٣ طن متري لكل منهما، قد خُفِّضا انتاجهما تخفيضاً حاداً. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، كان مجموع انتاج المناجم الصينية أقل من ٠٠٠ ٢٠ طن متري في عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من التخفيضات التي أجرتها الصين مؤخراً في الانتاج، فهي ما زالت، مع ذلك، البلد المهيمن في انتاج التنغستن، حيث إنها لا تزال تستأثر بقرابة ثلثي انتاج المناجم في العالم.

باء - حركة المخزونات

٢٨- أفضت التخفيضات الحادة في الانتاج إلى حدوث عجز في انتاج المناجم بالنسبة إلى الاستهلاك، الذي كانت تتم تلبية احتياجاته بدرجة كبيرة عن طريق السحب من المخزونات. وتُبيِّن التقديرات الأخيرة أن قرابة ٦٠ في المائة من التنغستن المستهلك في شكل مركزات يُعتقد أنه مستمد من المخزونات، ومعظمها غير مُبلَّغ عنها[٩].

٢٩- وفي عام ١٩٩٣، بلغت كمية المخزونات التجارية المبلغ عنها من الركازات والمركزات (مخزونات المنتجين والمستهلكين والتجار) الموجودة لدى البلدان المبلِّغة ٤٠٠٨ أطنان مترية (المرفق الثالث)، بانخفاض بنسبة ١٩,٢ في المائة بعد التناقص بنسبة ١٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١. ونظراً لاستمرار الانحطاط في استهلاك المركزات، كانت المخزونات التجارية لعام ١٩٩٣ تعادل قرابة سبعة أشهر من استهلاك الركازات والمركزات في بلدان الاقتصاد السوقي على الرغم من السحب من المخزونات بالمقارنة بستة أشهر من الاستهلاك في عام ١٩٩٢.

٣٠- وكان ما يربو على ٧٠ في المائة من المخزونات التجارية المبلَّغ عنها مكوناً من مواد مختزنة بوصفها مخزونات "غير طوعية" لدى المنتجين. إن الأسعار غير المجزية قد اضطرت كثيراً من المنتجين إلى الاحتفاظ بالتنغستن لديهم بدلاً من بيعه، مما أفضى إلى زيادة التدهور في السوق. وفي عام ١٩٩٣، بلغت كمية المخزونات المبلَّغ عنها لدى المنتجين ٨١٦ ٢ طناً متريا، بانخفاض بنسبة ١٢,٨ في المائة. ورافق وقف عمليات المناجم تسييل مخزونات المنتجين في اليابان والبرتغال، حيث هبطت هذه المخزونات بنسبتي ٦١,٨ في المائة و٢٩,٥ في المائة على التوالي. واحتفظت تايلند بما يربو على ٦٠ في المائة من مخزونات المنتجين المبلَّغ عنها.

٣١- وفي عام ١٩٩٣، بلغت كمية المخزونات المبلَّغ عنها لدى المستهلكين ١٩٢ ١ طناً متريا، بتدني بنسبة ٣٠ في المائة عقب تناقصها بنسبة ٣٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وثمة تعليل رئيسي لهبوط مستوى المركزات المخزونة لدى المستهلكين، هو أن الاستهلاك الأولي في البلدان المتسهلكة الرئيسية يتخذ إلى حد كبير شكل منتجات وسيطة مستوردة، مما يقلل من ضرورة قيام المستهلكين بتخزين المركزات. وارتفعت كمية مخزونات المستهلكين في الولايات المتحدة إلى ٧٧٨ ١ طناً متريا في عام ١٩٩١ ترقباً لفرض رسوم لمكافحة الإغراق على المركزات الصينية بنسبة ١٥١، إلا أن هذه المخزونات قد هبطت هبوطاً حاداً منذ ذلك الوقت، إذ بلغت ٥٩٢ طناً متريا فقط في نهاية عام ١٩٩٣. ولم يبلَّغ عن أية مخزونات لدى التجار في عام ١٩٩٣.

٣٢- كما أُبلغ عن سحب كميات كبيرة من مخزونات الركازات والمركزات في الصين في الآونة الأخيرة، إلا أنه صَعُب تحديد كميتها نظراً لقلة المعلومات الاحصائية. وقيل إن المخزونات الصينية قد تراكمت بسرعة في الثمانينات، كما توضح ذلك، مثلا عمليات نقل شحنات من بانغوشان إلى معامل باراتنغستات الأمونيوم منذ عام ١٩٩٠، التي ما برحت أعلى باطراد من الانتاج[١٠] ويُفترض أنها آتية من المخزونات بصفة رئيسية.

٣٣- وبُيِّنت الأرقام المتاحة أن مخزونات باراتنغستات الأمونيوم قد هبطت في عام ١٩٩٣ من ٤٢٠ طناً متريا ً إلى ٢٦٤ طناً متريا ً في السويد، لكنها ارتفعت من ٣٣٣ طناً متريا ً إلى ٤٢٠ طناً متريا ً في الولايات المتحدة. كما أن مخزونات المواد الوسيطة كانت معروضة لدى الاتحاد الروسي، إلا أنه لم يُبلَّغ عن الأرقام.

جيم - إعادة تدوير الخردة

٣٤- إن عرض الخردة بوصفه نسبة من العرض الاجمالي للتنغستن يحدده عدد من العوامل، منها طلب السوق، ومستوى الاستهلاك سابقاً وحاضراً على السواء، والعلاقة بين سعر التنغستن الأولي وسعر الخردة. ومن المقدَّر أن الخردة المعاد تدويرها تستأثر في المتوسط بـ ٢٥ في المائة من استهلاك التنغستن في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان. غير أن هذه النسبة قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر من البلدان المستهلكة وبين سنة وأخرى(١١).

٣٥- مع فرض رسوم مكافحة الإغراق بنسبة ١٥١ في المائة على المركزات المستوردة من الصين، حدثت زيادة في استهلاك الخردة في الولايات المتحدة، مما أعطى دفعة للمواد المستوردة. غير أن الطلب على خردة التنغستن في السوق خارج الولايات المتحدة قد ظل راكداً. ومع تدني أسعار التنغستن في الوقت الراهن، ليس ثمة حافز اقتصادي فعلي لشراء الخردة من أجل استرداد التنغستن، الذي ما زال يواجه مشكلة جودة في أوجه تطبيق مُعَيَّنة.

٣٦- وأصبحت الخردة متاحة في الآونة الأخيرة بأسعار متزايدة القدرة على المنافسة في السوق الدولية، مما اجتذب مشترين في الولايات المتحدة بوجه خاص. وأُفيد أن خردة التنغستن النقي، المكونة من مواد مثل الخراطة والصفائح والأسلاك، متاحة من معظم البلدان المستهلكة الرئيسية، التي كانت بخلاف ذلك ستستهلك هي نفسها هذه المواد لو كانت السوق المحلية أقوى. ويمكن إضافة كمية كبيرة من الخردة إلى الصهارة مباشرة دون قدر أكبر كثيراً من التجهيز الإضافي، ويُعَدُّ هذا المزيج منافساً قوياً للتنغستن الحديدي.

٣٧- ومن المصادر الرئيسية الإضافية لخردة التنغستن في الآونة الأخيرة واردات من هذه المادة من الاتحاد الروسي. ومجموع شحنات الخردة الروسية غير معروف نظرا لعدم وجود احصاءات شاملة، إلا أن التقارير الأخيرة أشارت إلى وجود كميات كبيرة وذكرت أن مواد الخردة قد أتت من مصادر شتى، بما فيها تطبيقات عسكرية والكترونية(١٢).

رابعا - التطورات الحادثة في تجارة التنغستن

ألف - التطورات الحادثة في السياسة التجارية والتسويقية

٣٨- تَغَيَّر هيكل التعريفات في سوق التنغستن في السنوات الأخيرة تغيراً لا يستهان به من عدة جوانب. فحتى وقت قريب، كان التنغستن في شكل مركزات يُستورد معفياً من الرسوم في معظم البلدان المستهلكة، شأنه في ذلك شأن معظم المواد الخام الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، حدث تطور هام هو فرض رسوم لمكافحة الاغراق في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على مواد صينية مُعَيَّنة. فواردات الاتحاد

الأوروبي من المركزات الصينية وحامض التنغستيك وأكسيد التنغستيك ومسحوق كربيد التنغستن تخضع لرسوم مكافحة الاغراق بنسبة ٤٢,٤ في المائة و ٣٥,٠ في المائة و ٣٣,٠ في المائة على التوالي. وفي الولايات المتحدة، تخضع المركزات الصينية لرسم لمكافحة الاغراق بنسبة ١٥١ في المائة.

٣٩- وإلى جانب رسوم مكافحة الاغراق، تتم جباية رسوم استيراد بمقادير مختلفة وفقاً لبلد المنشأ وحسبما إذا كانت الواردات خاضعة لرسوم نظام الأفضليات المعمم أم لرسوم الدولة الأكثر رعاية. ويمنح نظام الأفضليات المعمم اعفاءً تاماً من الرسوم المفروضة على استيراد باراتنغستات الأمونيوم وأكسيد التنغستن وهيدروكسيد التنغستن وكربيد التنغستن والتنغستن الحديدي والتنغستن غير المشكّل، بما في ذلك مسحوق التنغستن وأسلاك التنغستن، في السويد واليابان، وعلى استيراد باراتنغستات الأمونيوم وأكسيد التنغستن وهيدروكسيد التنغستن وأسلاك التنغستن في بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي الولايات المتحدة، تخضع معظم منتجات التنغستن لرسوم نظام الأفضليات المعمم. ومن بين المنتجات المستثناة منها مسحوق التنغستن وأسلاك التنغستن.

٤٠- وفي معظم البلدان المستوردة الرئيسية، هناك أيضاً رسوم للدول الأكثر رعاية، وهي عادة أعلى من رسوم نظام الأفضليات المعمم. أما المواد التي لا تُمنح رسوم نظام الأفضليات المعمم أو رسوم الدولة الأكثر رعاية فتخضع لنظام عدم تطبيق حكم الدولة الأكثر رعاية. ففي الولايات المتحدة مثلاً، تخضع مركزات التنغستن والتنغستن الحديدي ومسحوق التنغستن وباراتنغستات الأمونيوم وكربيد التنغستن، على التوالي، لرسوم غير رسوم الدولة الأكثر رعاية، بمقدار ١,١٠ من دولارات الولايات المتحدة عن كل كيلوغرام من محتوى التنغستن، و ٣٥,٠ في المائة و ٥٨,٠ في المائة و٤٩,٥ في المائة و٥٥,٥ في المائة، بالمقارنة بـ ٣٧,٥ من سنتات الولايات المتحدة عن كل كيلوغرام من محتوي التنغستن و٥,٦ في المائة و١٠,٥ في المائة و ١٠,٠ في المائة و١٠,٥ في المائة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية[١٣].

٤١- لقد منحت حكومة الولايات المتحدة مؤخراً الاتحاد الروسي مركز الدولة الأكثر رعاية، مما خفض كثيرا كلفة استيراد مواد روسية إلى الولايات المتحدة. إن هذا التطور، إلى جانب رسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات الصينية، قد أفضى بالمنتجين الروسيين مؤخراً إلى شنّ حملة لتصدير التنغستن في مسعى إلى زيادة أنصبتهم في أسواق أوروبا والولايات المتحدة[١٤].

٤٢- وفيما يتعلق بتطورات السياسة العامة، ما زال سعي الصين إلى إصلاح اقتصادها وإعادة تشكيل هيكله يؤثر في التجارة في المعادن والفلزات، بما فيها التنغستن. وتشمل التطورات الأخيرة الشروع في فرض ضرائب القيمة المضافة وإلغاء الضوابط التنظيمية لسوق الطاقة في الصين، التي، شأنها في ذلك شأن التدابير المتخذة مؤخراً لإنهاء إعانات الأسعار، قد جعلت الواردات من الصين أغلى ثمناً. غير أن الجهود التي بُذلت في سبيل تنسيق تسويق المواد الصينية لا يبدو أنها أفضت إلى تدابير محددة. ويبدو أن المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه، التي شملت كلاً من الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الفلزات اللا حديدية والشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الفلزات والمعاد، تواجه عقبتين رئيسيتين، هما زيادة استقلالية سلطات المقاطعات في المسائل التجارية وصعوبة التحكم بمستويات الأسعار وتحديدها مركزياً مع اعتماد الصين نظاماً اقتصادياً متزايد التوجّه نحو السوق.

باء - التجارة في الركازات والمركزات

٤٣- واصلت التجارة العالمية في الركازات والمركزات تقلصها منذ الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩. إن زيادة ضعف طلب السوق وتزايد تفضيل المستهلكين للمنتجات الوسيطة المستوردة هما عاملان رئيسيان يسهمان في الحالة الراهنة. وإضافة إلى ذلك، فإن الواردات العالمية من المركزات قد تأثرت أيضاً بانخفاض الطلب في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وبتوافر مواد السوق العليا من منتجات مخزونة في الاتحاد السوفياتي سابقا، ورسم مكافحة الاغراق المفروض على المركزات الصينية بنسبة ١٥١ في المائة.

٤٤- وقُدِّرت الواردات العالمية من الركازات والمركزات في عام ١٩٩٣ بـ٢٨٧ ٣ طناً متريا، بانخفاض بنسبة ٤٨,٣ في المائة (المرفق الثاني). وكان التعليل الرئيسي للهبوط الحاد هو الانخفاض الشديد في واردات الولايات المتحدة ووقف جمهورية كوريا تماماً لاستيرادها للركازات بسبب توقفها عن تحويل المركزات المستوردة إلى منتجات وسيطة. وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي، هبطت واردات الولايات المتحدة بنسبة ٣٠,٥ في المائة إلى ٧٢١ ١ طناً متريا. والولايات المتحدة هي البلد المستورد الرئيسي الوحيد المتبقي، حيث تستأثر بقرابة نصف مجموع الواردات العالمية. أما النمسا، فبإغلاق آخر منجم تنغستن لديها، قامت بشراء بعض الشحنات لتحل محل العرض المحلي. وقفزت وارداتها إلى ٣٠٩ أطنان مترية بعد أن كانت ٥٧ طناً متريا في عام ١٩٩٢.

٤٥- وفيما يتعلق بالصادرات العالمية من الركازات والمركزات، فقد انخفضت بنسبة ٤٨,٧ في المائة، حيث قُدِّرت بـ٢٨٥ ٣ طناً متريا في عام ١٩٩٣ (المرفق الثاني). وكان التناقص الحاد يُعزى إلى التخفيضات الشديدة في صادرات الركازات والمركزات من الصين. فقد انخفضت صادراتها بنسبة ٧٠,٠ في المائة حيث لم تبلغ سوى ٣٦٠ طناً متريا، وهذه النسبة أقل مما هي لدى البرتغال وبوليفيا وبيرو، مع أن صادرات هذه البلدان قد هبطت أيضاً.

جيم - التجارة في المنتجات الوسيطة

٤٦- إن التخفيضات الصينية في صادراتها من الركازات والمركزات قد عوَّضتها صادراتها من المنتجات الوسيطة. فقد قُدِّر أن الصين صدَّرت ٠٠٠ ١٢ طن متري من مختلف منتجات التنغستن في عام ١٩٩٣، بارتفاع بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٢. وكان معظم هذه المنتجات مكوناً من باراتنغستات الأمونيوم وتنغستات الصوديوم وأكسيد التنغستن وهيدروكسيد التنغستن والتنغستن الحديدي. وأُفيد أن الشحنات وردت إلى حد كبير من مخزونات داخل الصين، ومن المعتقد أن بعض المواد التي صدَّرتا الصين مؤخراً قد أُعيد تخزينها في مستودعات في بلدان الاقتصاد السوقي.

٤٧- إن الزيادة في الصادرات الصينية في عام ١٩٩٣ قد نجمت بصفة رئيسية عن شحنات أُرسلت إلى الولايات المتحدة. فواردات هذا البلد من منتجات التنغستن، بما فيها خردة التنغستن، قد ارتفعت ارتفاعاً حاداً في عام ١٩٩٣، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى قوة أداء الاقتصاد المحلي وزيادة تخفيض استهلاك الركازات والمركزات. وبلغ مجموع واردات الولايات المتحدة ٦١٩ ٥ طناً متريا، بالمقارنة بـ١٦٣ ٤ طناً متريا في عام ١٩٩٢. وبلغ مقدار المواد الصينية في هذه الواردات ٩٥٨ ٢ طناً متريا، بزيادة قدرها ٨٣,٧ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة. ومعظم هذه الزيادة يعزى إلى واردات من مواد مُعرَّفة

بـ"مواد أخرى"[١٥]. وازدادت الواردات مـــن باراتنغستات الأمونيوم من الصين بمقدار من ٣٠٣ أطنان مترية إلى ٩٠٧ أطنان مترية، وازدادت واردات التنغستن الحديد الصيني من ٣١٢ طناً متريا إلى ٤٨٧ طناً متريا.

٤٨- وأفيد أن المنتجين الصينيين يواجهون وضعاً متزايد الصعوبة في الأسواق. فمن جهة، شهدوا مؤخراً إيراداتهم تضمحل نتيجة لانهيار الأسعار، بينما ازدادت تكاليفهم بما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة نظراً لفرض ضرائب نتيجة لتغيرات ضرائبية، كما ازدادت هذه التكاليف بنسبة ١٠ في المائة نتيجة لفقدانهم إعانات التصدير التي كانت تُمنح لهم[١٦]. أما كيف ستؤثر هذه التدابير في عرض التنغستن الصيني المخصص للتصدير فما زال أمراً غير معروف.

٤٩- ومع التخفيض الحاد في استهلاك التنغستن، عُرضت في السوق الدولية بعض منتجات التنغستن الواردة من رابطة الدول المستقلة، وبصفة رئيسية المنتجات الروسية المنشأ. غير أنه ما زال لا يتم الابلاغ عن كمياتها بشكل واف، ومن المفترض أن معظمها وارد من المخزونات. ومن المفترض أن الاتحاد الروسي قد ورث معظم المخزون الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي سابقاً. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٣، أفيد أن مجموع الصادرات الروسية قد بلغ نحو ١٥٠ طناً متريا من أكسيد التنغستن و١٠ أطنان مترية من التنغستن الحديدي، بينما لم تسجل أية صادرات من الخردة. ولم تتوفر معلومات شاملة عن النصف الثاني من العام، إلا أنه يبدو أنه قد حدثت زيادة في حجم الصادرات. وبلغ مجموع واردات الولايات المتحدة من أكسيد التنغستن الروسي ٣٠٠ طن متري في عام ١٩٩٣. ونظرا لكون الكميات المصدَّرة محدودة نسبياً، فإن الاتحاد الروسي لم يصبح بعد في عداد المصدِّرين الرئيسيين على الساحة الدولية. غير أن أي تصعيد كبير للأسعار قد يغيِّر الصورة تغييراً ذا شأن.

خامسا - التطورات السعرية في سوق التنغستن

ألف - أداء أسعار التنغستن

٥٠- ما برح أداء أسعار التنغستن واحداً من أسوأ الأداءات بين المعادن والفلزات: فلم تبلغ الأسعار قط حداً أدنى منذ منتصف الستينات. وقد شهدت سوق التنغستن فترات ركود في الأسعار قبل ذلك، لكنها قلَّما بلغت أدنى من هذا الحد من الانحطاط الذي كان له أثر وخيم على المناجم والمعامل، أدى إلى إغلاقها.

٥١- إن الأوضاع السعرية البالغة الضعف السائدة في سوق التنغستن تعزى إلى الأثر المشترك لعدد من العوامل. وتشمل هذه العوامل الانحسار المستمر في الصناعة، ووفرة العرض من المخزونات، والمنافسة المتواصلة فيما بين المنتجين في وجه الانتعاش المنخفض للسوق، وتوافر بعض أصناف المنتجات الوسيطة بأسعار المركزات. إن انخفاض الطلب العسكري على التنغستن نتيجة لانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب قد أضاف مزيداً من الضغط الهبوطي على أسعار التنغستن. إن ما اعتمدته الصناعة من تغيرات هيكلية وتكنولوجية أثناء فترة ارتفاع أسعار التنغستن للاقتصاد في استخدام التنغستن ما زالت تؤثر في الطلب على التنغستن، مع أن آثارها السلبية قد انعكست جزئياً على الأقل منذ ذلك الوقت.

٥٢- وكما يبين الشكل ١، فإن تطور أسعار التنغستن قد يقسَّم إلى فترتين متميزتين. فقبل عام ١٩٧٧ كانت أسعار التنغستن تتجه عموماً إلى التحرك تصاعدياً. وحدث هبوط كبير في الأسعار أثناء الأزمة

النفطية الأولى تقريبا، بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، لكن شدته كانت أقل كثيراً من شدة الانخفاضات الحادة التي شهدتها الأسعار في الآونة الأخيرة. وأعقب انخفاض الأسعار في مطلع السبعينات زيادات حادة في أسعار التنغستن يغذيها طلب شديد في القطاعات المستهلكة الرئيسية، بما في ذلك منتجات الفلزات، والصناعة الثقيلة، والنفط والغاز، والتعدين.

٥٣- إلا أن ارتفاع مستوى الأسعار إلى حد لم يسبق له مثيل في أواخر السبعينات لم يكن قابلاً للإدامة في المناخ الاقتصادي للثمانينات، الذي كان غير مؤات بدرجة أكبر مما كان عليه في السبعينات. حيث إن سوق التنغستن قد انهارت تقريباً في الفترة بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٦ في وجه أوضاع الطلب الآخذة في التدهور ووفرة عرض المواد، ويبدو أن أسعار التنغستن ما زالت تعاني من هذا الانهيار. وخلافاً لكثير من الأسواق الأخرى للمعادن والفلزات، فإن الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي حدث في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ لم يسفر سوى عن تحسينات محدودة في اسعار التنغستن، أعقبها مزيد من التدهور الذي وصل بأسعار التنغستن إلى مستوياتها المتدنية الراهنة.

٥٤- إن فترة ركود الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل في السنوات الماضية تفضي إلى التساؤل إلى متى يمكن أن يظل سعر التنغستن عند مستواه المتدني الراهن قبل أن تبدأ الفترة التالية من الزيادات في الأسعار. لقد هبطت الأسعار إلى مستوى من التدني، وظلت راكدة لفترة من الطول، وباتت عمليات المناجم مستنزَفة نتيجة لإغلاق المناجم، إلى درجة قد تجعل السوق تواجه احتمال حدوث حالات نقص خطيرة في حال حدوث زيادات مرتقبة في الاستهلاك العالمي للتنغستن.

باء - أسعار الركازات والمركزات

٥٥- مع تقلص حجم سوق الركازات والمركزات، باتت هذه السوق متقلقلة بصورة متزايدة نتيجة للتقلبات في درجة انتعاش السوق. إن خروج أو دخول مشترين رئيسيين، فضلاً عن المبيعات الاضطرارية من قبل صغار الموردين، قد بدت كافية لإحداث آثار رئيسية في أسعار السوق. وبلغ المتوسط السنوي لسعر الركازات والمركزات في عام ١٩٩٣ زهاء ٣٤ دولاراً للطن المتري الواحد، بانخفاض بنسبة ٤٠ في المائة بالمقارنة بما بلغه في عام ١٩٩٢. ومع أن الطلب كان أكثر ثباتاً مع بدء أعمال السوق في عام ١٩٩٤، فقد أظهر سعر الركازات والمركزات بوادر حدوث تحسنات طفيفة فقط.

٥٦- إن إعلان الصين في مطلع عام ١٩٩١ عن وقف صادراتها من الركازات والمركزات وعن أثر عمليات الشراء في تدعيم الطلب في الولايات المتحدة ترقباً لفرض رسم بنسبة ١٥١ في المائة لمكافحة الإغراق قد أفضى إلى انتعاش أسعار المركزات. وتراوحت أسعار الركازات والمركزات في سوق التنغستن في نهاية عام ١٩٩١ بين ٥٩ دولاراً و٦٧ دولاراً لوحدة الطن المتري، مقارنةً بما بين ٣٧ دولاراً و٤٧ دولاراً لوحدة الطن المتري أثناء الفترة المناظرة من العام السابق.

٥٧- غير أن التحسن في عام ١٩٩١ لم يكن ثابتاً حيث أخذت أسعار المركزات في الانخفاض مجدداً مع انحطاط السوق إلى مزيد من الانحسار في الصناعة، وافضى تفضيل المستهلكين منتجات وسيطة مستوردة إلى تناقص حاد في درجة انتعاش سوق الركازات والمركزات. وكان لعرض مجرد عدد محدود من طرود التنغستن أثر كبير في اسعار المركزات. كما أن حظر عمليات الشراء قبل عقد صفقة ما كان له نتائج

شبيهة وأدى إلى انخفاض أسعار المركزات. وانزلقت الأسعار طيلة معظم السنة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، تدنّت أسعار المركزات إلى المستوى الذي كانت عليه قبل ذلك بعامين.

٥٨- ودخلت السوق عام ١٩٩٣ بأسعار المركزات حسبما أوردتها نشرة المعادن Metal Bulletin متراوحة بين ٤٠ دولاراً و ٥٠ دولاراً لوحدة الطن المتري. ومع بُعد احتمال حدوث تَحَسُّنٍ في الطلب وزيادة ركود الانتعاش في السوق، أخذت أسعار المركزات تتداعى على الرغم من تقليل العرض وإغلاق المناجم في الصين وبلدان أخرى. إن الاعتقاد الذي ساد السوق بأن ثمة كميات وفيرة من المواد في مخزونات هائلة متراكمة عبر سنوات من إعانة التكاليف قد أدى بدرجة كبيرة إلى إلغاء الآثار التي كانت عمليات إغلاق المناجم ستُحدِثها في السوق.

الشكل ١

سعر الركازات والمركزات*

١٩٦٠-١٩٩٣

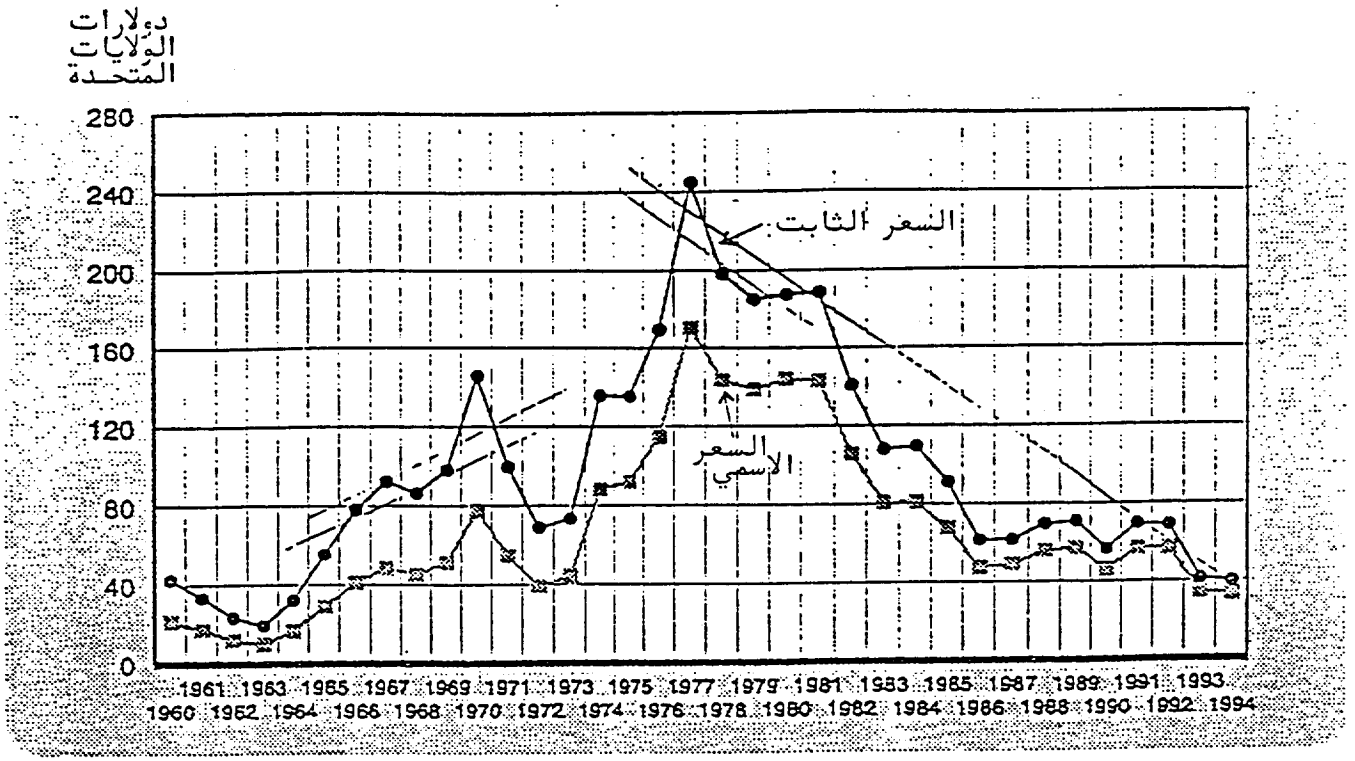

المصدر: نشرة المعادن Metal Bulletin.

* متوسط النطاق الأوسط وفقاً لنشرة المعادن (بالدولار لوحدة الطن المتري من الولفرام (ثالث أكسيد التنغستن)).

ملاحظة: بدولارات عام ١٩٦٠ الثابتة (القيمة الحالية للدولار مقسومة على مؤشر الأمم المتحدة لقيمة وحدة صادرات السلع المصنوعة التي تصدِّرها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة).

٥٩- تراوحت أسعار ركائز التنغستن ومركزاته بين ٣٢ دولاراً و٤٣ دولاراً لوحدة الطن المتري بحلول نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣. وأدى الهبوط بخطى متسارعة إلى انخفاض أسعار الركازات والمركزات إلى ما بين ٢٧ دولاراً و٣٩ دولاراً لوحدة الطن المتري وإلى ما بين ٢١ دولاراً و٣٤ دولاراً لوحدة الطن المتري على التوالي بحلول نهاية الربعين الثاني والثالث لعام ١٩٩٣. وفي غضون فترة تسعة أشهر، هبطت الأسعار بنسبة ٤٨,٥ في المائة فيما يتعلق بالمواد ذات الأصناف الدنيا وبنسبة ٣٢,٥ في المائة فيما يتعلق بالمواد ذات الأصناف العليا. ولم يسبق لأسعار هذه المادة أن تدنت إلى هذا المستوى منذ الستينات.

٦٠- على الرغم مما قام به بعض صغار المورِّدين من تصفيات اضطرارية، أخذت السوق تستقر عند مستوى منخفض نحو نهاية العام، لا سيما فيما يتعلق بالمواد الأجود صنفاً. وازداد الاهتمام الشرائي، وحدث ذلك بدرجة كبيرة كنتيجة لعمليات الشراء في الولايات المتحدة بفعل تَحَسُّن أداء اقتصادها. غير أن هذا التَحَوُّل كان محدوداً، حيث إن السوق كانت لا تزال مُغرَقة بكمية كبيرة من مواد التنغستن. وتراوحت أسعار ركازات التنغستن ومركزاته بين ٢٧ دولارا و٣٩ دولارا لوحدة الطن المتري في نهاية عام ١٩٩٣.

٦١- ظل سعر الركازات والمركزات ثابتاً عند المستوى المذكور أعلاه مع مباشرة السوق أعمالها في عام ١٩٩٤. ومع أن أسعار مواد تنغستن أخرى قد ازدادت رسوخاً، لم يظهر هذا الأثر في سوق المركزات إلا نحو نهاية الربع الأول، عندما أخذت الأسعار في التصاعد إلى ما بين ٢٨ دولاراً و٤١ دولاراً لوحدة الطن المتري، ثم إلى ما بين ٢٨ دولاراً و٤٣ دولاراً لوحدة الطن المتري، واستأثرت الأصناف الرفيعة بعلاوة متزايدة القيمة. وكان لارتفاع العلاوات أن رفع معه أسعار المواد الأدنى صنفاً. وعند إعداد هذا التقرير، تراوحت أسعار المركزات بين ٣٣ دولاراً و٤٥ دولاراً لوحدة الطن المتري.

جيم - أسعار المنتجات الوسيطة

٦٢- في الماضي، عندما لم تكن المنتجات الوسيطة المستوردة الرخيصة الثمن متاحة بنفس تَيَسُّر إتاحتها اليوم وعندما كانت تجارتها تتكون بصفة رئيسية من تدفقات بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، كان سعر المركزات يحدد شروط الأسعار في سوق التنغستن. أما في الوقت الراهن، حيث تستأثر واردات المواد الوسيطة بالجزء الأكبر من عرض التنغستن في البلدان المستهلكة الرئيسية، بما فيها بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، فإن الأسعار المتاحة هذه المنتجات عندها تحدد بدرجة قوية شروط الأسعار في سوق التنغستن.

٦٣- نظراً لعوامل اقتصادية وهيكلية راهنة، فإن أسعار منتجات التنغستن قد تعكس أنماط سلوك مختلفة تماماً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. فبينما هبطت أسعار باراتنغستات الأمونيوم في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ بنسبتي ١١,٤ في المائة و٣١,٧ في المائة بالتوالي إلى متوسط سنوي قدره ٣٧,٣٩ دولاراً لوحدة الطن المتري في أوروبا الغربية، انخفضت هذه الأسعار بنسبتي ١٣,٣ في المائة و١٦,٤ في المائة على التوالي، إلى متوسط سنوي قدره ٤٩,٣٥ دولاراً لوحدة الطن المتري، في الولايات المتحدة. أما المشتري الأوروبي لهذه المادة فقد دفع أقل عن باراتنغستات الأمونيوم مما دفعه نظيره في الولايات المتحدة، مع أن الفارق السعري قد أخذ يتناقص في الآونة الأخيرة.

٦٤- وفي أوروبا الغربية، أفضى تردي الأوضاع الاقتصادية والعرض التنافسي من جانب المورّدين في سوق مفرطة العرض إلى زيادة شدة انحطاط أسعار باراتنغستات الأمونيوم في معظم عام ١٩٩٢. وكان ثمة تداخل متزايد بين أسعار باراتنغستات الأمونيوم ونطاق أسعار المركزات. وكما يُبَيِّن الشكل ٢، كان متوسط سعر باراتنغستات الأمونيوم معادل تقريباً لمتوسط سعر الركازات والمركزات أو أقل منها. ودخلت السوق عام ١٩٩٣ بهذه المادة عند سعر يتجاوز نطاق ما بين ٤٦ دولاراً و٤٨ دولاراً لوحدة الطن المتري، وهو سعر متداخل تماماً مع الجزء الأعلى من نطاق أسعار المركزات، وكانت أسعار أجود أصناف المركزات أعلى من أسعار أفضل أصناف باراتنغستات الأمونيوم. هذه الحالة ربما كانت تبدو أنها تفوق حد التصديق منذ بضعة سنوات، عندما كانت تكاليف تحويل المركزات إلى باراتنغستات الأمونيوم تُقَدَّر بما بين ٢٥ دولاراً و٣٠ دولاراً لوحدة الطن المتري[١٧]. وإذا ما طُرِحَت هذه التكاليف، تصبح كلفة محتوى التنغستن في باراتنغستات الأمونيوم المستوردة أقل من ٢٠ دولاراً لوحدة الطن المتري بالنسبة للمشترين الأوروبيين الغربيين، مقارنةً بسعر يتراوح تقريبا بين ٣٨ دولاراً و٤٠ دولاراً فيما يتعلق بأدنى أصناف المركزات. وعلى الرغم من أن هذه الحالة كانت تفوق حد التصديق، فقد قُدِّر لها أن تزداد تدهوراً في الأشهر التالية.

الشكل ٢

تطور أسعار المركزات وباراتنغستات الأمونيوم

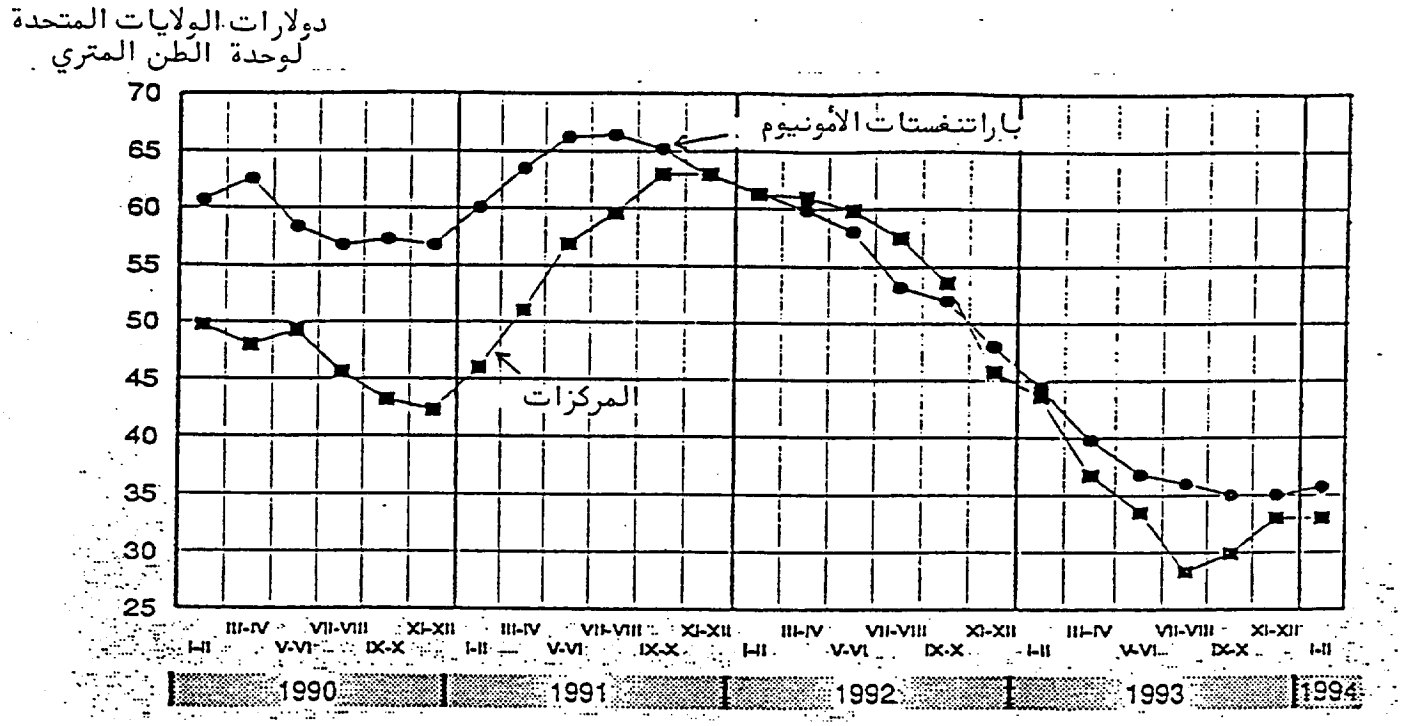

المصدر: نشرة المعادن Metal Bulletin.

٦٥- هبطت أسعار باراتنغستات الأمونيوم في أوروبا الغربية بحلول منتصف عام ١٩٩٣ إلى ما بين ٣٤ دولاراً و٣٩ دولاراً لوحدة الطن المتري، بانخفاض بنسبة ٢٥,٥ في المائة منذ نهاية العام السابق. وازدادت هذه الأسعار هبوطاً إلى أن بلغت نطاقاً بين ٣٢ دولاراً و٣٨ دولاراً لوحدة الطن المتري، حيث تمت تجارة هذه المادة حتى نهاية العام. وإذا ما طُرِحَت تكاليف التحويل من هذه الأسعار، يبدو أن محتوى التنغستن في باراتنغستات الأمونيوم المستوردة لا تكلف شيئاً تقريباً بالنسبة للمشتري.

٦٦- ومع مطلع عام ١٩٩٤، حدث تغير طفيف في حالة السوق مع شروع بعض كبار المشترين في البحث عن مواد. غير أن الأصناف الأدنى من باراتنغستات الأمونيوم كانت هي المستفيدة الرئيسية من تحسن الأسعار. وتراوحت الأسعار بين ٣٤ دولاراً و٣٨ دولاراً لوحدة الطن المتري، ثم ازدادت ارتفاعاً إلى ما بين ٣٧ دولاراً و٤٠ دولاراً لوحدة الطن المتري بحلول نهاية الربع الأول من العام المذكور. وأدى تحسن السوق في الربع الثاني إلى حدوث زيادات متتالية للأسعار، بحيث بات سعر باراتنغستات الأمونيوم بين ٤٩ دولاراً و٥٢ دولاراً لوحدة الطن المتري في السوق الأوروبية الغربية عند إعداد هذا التقرير.

٦٧- وفي الولايات المتحدة، هبطت أسعار باراتنغستات الأمونيوم هبوطاً حاداً أيضاً، ولكن بشدة أقل منها في أوروبا الغربية. وفي نهاية عام ١٩٩٢، تراوحت أسعار هذه المادة بين ٦٢ دولاراً و٧١ دولاراً لوحدة الطن المتري. إن المنافسة الشديدة بين المورِّدين، الذين بدا أن حرصهم على حجم المبيعات كان أكثر من حرصهم على حجم الايرادات، قد عملت على تخفيض الأسعار إلى ما بين ٥٥ دولارا و٦١ دولارا لوحدة الطن المتري في نهاية الربع الأول لعام ١٩٩٣، وما بين ٥١ دولارا و٥٧ دولارا لوحدة الطن المتري في نهاية الربع الثاني من ذلك العام. وازداد هبوط الأسعار تسارعاً في وجه سوق متزايدة التَشَبُّع، مما خَفَّضَ أسعار باراتنتغستات الأمونيوم إلى ٤٢ دولاراً و٥٥ دولاراً لوحدة الطن المتري في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٣.

٦٨- وعلى الرغم من التحول في الطلب مع دخول اقتصاد الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، ظلت أسعار باراتنغستات الأمونيوم تعاني ركوداً؛ وفي الواقع أن أوضاع الأسعار تدهورت في الربع الأول من العام. وأفضى استمرار تحسن أداء الاقتصاد إلى بعض الزيادات في الأسعار في الربع الثاني، إلا أن توافر المواد قد حَدَّ من تَحَسُّن الأسعار، التي كانت أكثر اعتدالاً منها في أوروبا الغربية. وبيعت باراتنغستات الأمونيوم بما يتراوح بين ٤٥ دولاراً و٥٠ دولاراً لوحدة الطن المتري في الولايات المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٤، وارتفع نطاق الأسعار هذا إلى ما بين ٥٤ دولاراً و٦٠ دولاراً لوحدة الطن المتري نحو نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٤ (عند إعداد هذا التقرير).

٦٩- كما حدثت انخفاضات حادة في الأسعار في سوق التنغستن الحديدي في عام ١٩٩٣. فقد بيعت هذه المادة بما بين ٤,٥٠ دولارات و٤,٨٠ دولارات للكيلوغرام الواحد عند مطلع العام، وهو ما يعادل سعراً للمحتوى الفلزي يتراوح بين ٣٦,٠٠ دولاراً و٣٨,٤٠ دولارا لوحدة الطن المتري[١٨]، بالمقارنة بسعر يتراوح بين ٤٠,٠٠ دولارا و٥٠,٠٠ دولارا لوحدة الطن المتري من المركزات وبين ٤٣,٠٠ دولاراً و٤٨,٠٠ دولاراً لوحدة الطن المتري من باراتنغستات الأمونيوم. وانحطت أسعار التنغستن الحديدي بلا توقف تقريباً أثناء العام، مما جعل نطاق الأسعار يتراوح بين ٣,٤٠ دولارات و٣,٧٠ دولارات للكيلوغرام الواحد في نهاية العام. وبلغ متوسط سعر التنغستن الحديدي في عام ١٩٩٣ ٤,٠٤ دولارات للكيلوغرام الواحد، بانخفاض بنسبة ٢٢,٣ في المائة بعد النقصان بنسبة ١٤,٨ في المائة الذي حدث في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٤، استمر تدني الأسعار حتى الربع الثاني من العام، حيث كانت هذه المادة معروضة بما يتراوح بين ٣,٦٠ دولارات و٧,٧٥

دولارات للكيلوغرام الواحد. غير أنه حدث انتعاش في الآونة الأخيرة عقب تَرَسُّخ أسعار مواد تنغستن أخرى، وبيعت المادة بما يتراوح بين ٣,٩٠ دولارات و٤,١٠ دولارات للكيلوغرام الواحد عند إعداد هذا التقرير.

سادسا - الصورة المرتقبة في سوق التنغستن

٧٠- كما تُبَيِّن الفقرات السابقة، أفضت تخفيضات الأسعار مؤخراً إلى حدوث نقص في انتاج المناجم فيما يتعلق باستهلاك التنغستن. غير أن هذا النقص لم يُفضِ إلى قصور في السوق. وما زال الطلب متأثراً بالانكماش في أجزاء رئيسية من السوق، مما أحدث مؤخراً ضرراً بالغاً في الصناعات المستهلكة للتنغستن. ومع ذلك، يتيح هذا النقص مجالاً للاستيعاب التدريجي للمواد الفائضة المختَزَنة.

٧١- إن الاحتمالات المرتقبة في سوق التنغستن سوف تتوقف على القدرة على اقامة توازن أفضل بين الطلب والعرض بغية اتاحة المجال لزيادة استيعاب المواد الفائضة. إن عدم اقامة هذا التوازن من شأنه أن يفضي إلى حالة ما برحت مألوفة جداً في سوق التنغستن في السنوات الماضية، عندما كان تحسين أوضاع الطلب يرافقه عرض وافر للمواد، مع ما يترتب على ذلك من نتائج مفجعة بالنسبة لأسعار السوق.

٧٢- من جانب الطلب، فإن الفرص المرتقبة آخذة في التحسن مع تعزيز أداء الاقتصاد العالمي، الذي بات الآن (تموز/يوليه ١٩٩٤) من المتوقع أن ينمو بقوة أكبر في عام ١٩٩٤ مما كانت قد توقعت معظم التنبؤات السابقة. وحققت الولايات المتحدة نمواً اقتصادياً قوياً في الآونة الأخيرة، مع أن النمو أكثر اعتدالاً في العديد من الاقتصادات الرئيسية الأخرى، بما فيها اقتصادات ألمانيا وفرنسا واليابان. وما زالت معدلات النمو قوية في بلدان الحافة الغربية للمحيط الهادئ وبلدان جنوبي آسيا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن يسفر تَحَسُّن أداء الاقتصاد العالمي عن زيادات كبيرة في الطلب على التنغستن، على نحو ما حدث في الفترتين ١٩٨٤-١٩٨٥ و١٩٨٨-١٩٨٩. غير أن الانتعاش في سوق التنغستن سيكون محدوداً نتيجةً لاستمرار اختلال الطلب في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة.

٧٣- أما من جانب العرض، فقد شهدت سوق التنغستن حتى الآن وفرة في عرض المادة، مما جعل أسعار التنغستن تنخفض إلى أدنى مستوياتها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. غير أن الدلائل تشير إلى احتمال بدء تغير الحالة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة، ثمة احتمال حدوث توازن أكبر في السوق بين الطلب والعرض لدى استيعاب المواد المخزونة.

٧٤- إن اطِّراد انتعاش الطلب سوف يخفف من خطر الإغلاق الذي يتهدد عمليات المناجم وسوف يعود بالفائدة على انتاج المناجم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وفي البلدان النامية على السواء. ويمكن تَوَقُّع حدوث بعض التحول في انتاج مناجمها من مستواه المتدَنّي الراهن مع إعادة فتح بعض مناجمها التي كانت قد أُغلقت من أجل العناية والصيانة. إلا أن إعادة فتح المناجم المغلقة ستظل عملية محدودة ما لم يحدث تحسن كبير في الأسعار، الأمر الذي لا يبدو وشيكاً. ومن الأصعب إعادة فتح المناجم التي ظلت مغلقة لفترة طويلة من الزمن، كما هي الحال بالنسبة لمعظم المناجم المغلقة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة.

٧٥- غير أن العرض مستقبلاً سيتوقف بدرجة كبيرة على الصين، التي ما زالت المورِّد المهيمن على الرغم مما جرى مؤخراً من تخفيضات في الانتاج. ومع أن المواد الصينية من أجل التصدير، لا سيما المنتجات الوسيطة، ما زالت متوفرة بكثرة على ما يبدو، فقد أُفيدَ أن الشحنات الصينية ترد في معظمها من المخزونات. ومن المحتمل أن يكون انتاج المناجم في الصين مقيَّداً بدرجة أكبر في السنوات القادمة، حيث أنه سيتعين على صناعة التنغستن لديها أن تستجيب بدرجة أكبر لقوى السوق وأن ترضى بقدر أقل من الدعم الحكومي في شكل إما إعانات أو أسعار مضمونة. إن مواصلة الأخذ بمبادئ الاقتصاد السوقي في الصين يوحي بأن استجابة العرض سيتعين أن يراعى فيها، عاجلاً وليس آجلاً، أصناف الركازات وتكاليف الطاقة والمشاغل البيئية، أي باختصار، أن تكون مدفوعة بدرجة أكبر بالأسعار. ولدى استنفاد المخزونات، من غير المحتمل أن يبدي العرض من الصين الدرجة ذاتها من الاستجابة لحالات انتعاش الطلب مستقبلاً على النحو الذي أبداه، مثلاً، أثناء الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، عندما كانت الزيادة في الطلب مصحوبة بزيادات حادة في العرض بدلاً من أن تكون مصحوبة بزيادات في الأسعار.

٧٦- قد تأتي بعض الإمدادات من بلدان رابطة الدول المستقلة، لا سيما الاتحاد الروسي، الذي أفيد أنه يستأثر بمعظم مخزون الاتحاد السوفياتي سابقاً لهذه المادة. وقد مُنح الاتحاد الروسي مؤخراً مركز الدولة الأكثر رعاية وما برح يعزز شبكاته التسويقية في الخارج. غير أن صناعة التنغستن الروسية تواجه أيضاً مصاعب جمة، منها تخفيضات شديدة في انتاج المناجم وضعف في أسعار السوق وانخفاض في الاستثمار وتدهور في الهياكل الأساسية للتعدين. ومن غير المحتمل أن تتحسن هذه الحالة تحسناً كبيراً ما لم تشهد أسعار التنغستن زيادات ملحوظة.

٧٧- وفي الختام، فإن النقص الذي حدث مؤخراً في الانتاج العالمي للمناجم بالنسبة إلى الطلب قد أفضى إلى استيعاب المواد المخزونة. وإذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية العالمية في التحسن على نحو ما تُظهره التنبؤات الأخيرة، فإنها ستعود بالفائدة على أسعار التنغستن وصناعة التنغستن. أما إذا ازداد استهلاك التنغستن زيادة حادة عندما تُستنفد المواد المخزونة، فقد تواجه سوق التنغستن حالات نقص خطيرة.

الحواشي

(١) على سبيل المثال، نما الاقتصاد العالمي نمواً أقل مما توقعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Mining Journal, 30 December 1993, page 325).

(٢) "Japan rejects IMF growth pessimism", Financial Times, 22 April 1994, page 5.

(٣) كما أشار مكتب المناجم بالولايات المتحدة، يستند النشاط الصناعي للتنغستن في الولايات المتحدة إلى صافي انتاج منتجات التنغستن الوسيطة، بما فيها المسحوق المعدني ومسحوق كربيد التنغستن اللذين يتم انتاجهما من المسحوق الفلزي المختزل بالهيدروجين. وارتفع هذا النشاط بحوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٩٣ (انظر Mineral Industry Surveys, Tungsten in December 1993, United States Bureau of Mines, March 1994).

(٤) Zhao Wuzhang et al., "Tungsten production and consumption in China"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية السادسة للتنغستن، ٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، غوانغجو، الصين.

(٥) يرجى الرجوع إلى "Chinese tungsten tightens up at last", Metal Bulletin, 17 January 1994, page 11.

(٦) انظر "Kazakhstan country supplement", Mining Journal, London, 11 March 1994, page 2.

(٧) مُقدَّر بناء على الاستهلاك المحلي للصين مضافاً إليه صادراتها من الركازات والمركزات والمنتجات الوسيطة.

(٨) يرجى الرجوع إلى "Chinese tungsten output falling", Metal Bulletin, 27 January 1994, page 10.

(٩) Mineral Industry Surveys, Tungsten in November 1993, United States Bureau of Mines.

(١٠) الرسالة الاخبارية للرابطة الدولية لصناعة التنغستن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ International Tungsten Industry Association (ITIA) Newsletter, December 1993.

(١١) ربما تجدر ملاحظة أنه قد بُذِل جهد ضخم أثناء الحربين العالميتين في سبيل جمع خردة التنغستن وإعادة تدويره كذلك. واستأثرت المواد المعاد تدويرها بما يزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع استهلاك التنغستن في الولايات المتحدة (انظر Gerald Smith, Materials Flow of Tungsten in the United States, open file report, United States Bureau of Mines, December 1993).

الحواشي (تابع)

(١٢) انظر 'Tungsten scrap still depressed', Metal Bulletin, 7 February 1994, page 13.

(١٣) انظر Mineral Industry Surveys, Tungsten in 1989, United States Bureau of Mines, January 1990.

(١٤) انظر "Nalchik launches tungsten export drive", Metal Bulletin, 21 April 1994, page 11.

(١٥) هذه المواد تشمل الكالسيوم والبوتاسيوم وتنغستات الصوديوم ومزائج ومواد يشكل التنغستن القيمة الرئيسية فيها، وأكسيد التنغستن وحامض التنغستن وسبائك غير مشكّلة وخردق وغير ذلك من أنواع التنغستن غير المشكل والمواد غير المشكّلة، والتنغستن المشكّل، وغير ذلك من مركبات التنغستن.

(١٦) انظر "Chinese taxes push up tungsten prices", Metal Bulletin, 21 February 1994, page 10.

(١٧) تشير الأرقام إلى تكاليف التحويل التقديرية في بلد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة (انظر أعمال الندوة الدولية الثالثة للتنغستن Proceedings of the Third International Tungsten Symposium, Madrid, May 1985, pages 183 to 191.

(١٨) محسوباً على أساس أن يكون متوسط نسبة محتوى التنغستن في التنغستن الحديدي ٨٠ في المائة.

المرفق الأول

معدلات النمو الاقتصادي والتنبؤات الخاصة به في بلدان مختارة، ١٩٨٤-١٩٩٤[أ]

البلد/المنطقة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	تنبؤات ١٩٩٤
الاقتصاد العالمي	٤,٥	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٤,٣	٣,١	١,٧	٠,٣-	١,٤	١,٥	٣,٣
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	٤,٦	٣,٢	٢,٦	٣,١	٤,٣	٣,٢	٢,٠	٠,٤	١,٧	١,٢	٢,٥
كندا	٦,٤	٤,٧	٣,٣	٤,١	٥,٠	٢,٣	٠,٦-	١,٨-	٠,٧	٢,٤	٠٠٠
فرنسا	١,٥	١,٨	٢,٤	٢,٢	٤,٣	٣,٨	٢,٢	١,١	١,٤	١,٠-	٢,٣
ألمانيا[ب]	٢,٨	٢,٠	٢,٣	١,٤	٣,٥	٤,٠	٤,٩	٣,٦	٢,١	٢,٠-	١,٥
ايطاليا	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,١	٤,١	٢,٩	٢,٢	١,٤	٠,٩	٠,٧	٠٠٠
اليابان	٤,٣	٥,٠	٢,٦	٤,١	٦,٢	٤,٧	٥,٢	٤,٤	١,٣	٠,٠	٠,٧
المملكة المتحدة	٢,٣	٣,٧	٤,١	٤,٨	٤,٣	٢,١	٠,٥	٢,٢-	٠,٦-	١,٩	٢,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,١	٣,٠	٢,٦	٣,٠	٣,٩	٢,٦	٠,٧	١,٣-	٢,٦	٣,٠	٣,١
البلدان النامية	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٦	٣,١	٣,١	٥,١	٦,١	٥,٥
البرازيل	٥,١	٨,٠	٧,٤	٣,٦	٠,١-	٣,٣	٤,١-	١,٢	٠,٢-	٥,٠	٤,٠
الهند	٣,٧	٦,٢	٤,٨	٤,٧	٩,٨	٦,٠	٥,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٨	٤,٨
جمهورية كوريا	٩,٤	٦,٩	١٢,٤	١٢,٠	١١,٥	٦,٢	٩,٢	٨,٤	٧,٥	٥,٦	٦,٧
المكسيك	٣,٦	٢,٦	٣,٨-	١,٩	١,٥	٣,٢	٤,٠	٤,٠	٢,٨	٠٠٠	٠٠٠
تايلند	٧,١	٣,٥	٤,٩	٩,٥	١٣,٢	١٢,٠	١٠,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٨	٨,٢
الصين[ج]	١٤,٦	١٢,٧	٨,٣	١١,٠	١١,٣	٣,٦	٤,٨	٦,٦	١٢,٨	١٢,٤	١٠,٠
رابطة الدول المستقلة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا)[د]	٢,٩	١,٦	٢,٣	١,٦	٤,٤	٢,٣	٢,٤-	١٢,٢-	١٩,٩-	١٣,٠-	٦,٠-

المصدر: Handbook of International Trade and Development Statistics، الأونكتاد، أعداد حديثة؛ وWorld Economic Survey، الأمم المتحدة (نيويورك)، أعداد حديثة؛ وWorld IMF Economic Outlook، أعداد حديثة؛ وMain Economic Indicators, OECD، أعداد حديثة.

(أ) تشير المعدلات إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الاجمالي، ما لم يحدد خلاف ذلك.

(ب) لا تشمل ألمانيا الشرقية. والأرقام المتعلقة بألمانيا قبل ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ترد على حدة بالنسبة لكل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا.

(ج) الدخل القومي.

(د) الناتج القومي الصافي.

المرفق الثاني

استهلاك ركازات ومركزات التنغستن وانتاجها وتجارتها في العالم بحسب المنطقة ١٩٨٥-١٩٩٣

(بالأطنان المترية للمحتوى من التنغستن)

		١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ألف-	**الاستهلاك العالمي**	٥٢ ٩٦٨	٥٠ ٩٥٦	٥١ ٣٨٢	٥٥ ٢٢٠	٥٨ ٠٤٩	٤٩ ٥٦٦	٤٠ ٩٢٨	٣٦ ٦٣٠	٣٢ ٦٩٧
	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	١٧ ١١٢	١٣ ٦٣٦	١٤ ٢٤٣	١٥ ٩٠٠	١٥ ٢٣١	١١ ٣٠٢	١٠ ٣٥١	٧ ٤٩٠	٥ ٨٥٧
	البلدان النامية	٣ ٤٥٣	٢ ٩٥٦	٣ ١٩٥	٢ ٥٩٦	٢ ٩٦٨	٢ ٥٦٤	٢ ١٦٧	١ ٨٣٠	٥٣٠
	بلدان أوروبا الشرقية	(١٧ ٤٠٣)	(١٨ ٠٦٤)	(١٧ ٤٤٤)	(١٤ ٢٢٤)	(١٤ ٣٥٠)	(١٢ ٢٠٠)	(٨ ٤١٠)	(٧ ٣١٠)	(٦ ٣١٠)
	البلدان الاشتراكية في آسيا	(١٥ ٠٠٠)	(١٦ ٣٠٠)	(١٦ ٥٠٠)	(٢٢ ٥٠٠)	(٢٥ ٥٠٠)	(٢٣ ٥٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)
باء-	**الانتاج العالمي**	٥٦ ٢٤١	٥٤ ٧٦٧	٤٨ ٤٩٢	٥٦ ٤٤٥	٦٠ ٤٢٦	٤٨ ٨٧٨	٣٧ ٦٧٠	٣٤ ٣٩٣	٣٠ ٢٨٦
	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	١١ ٣٩٠	٩ ٠٣٠	٤ ٣٢٣	٥ ١٧٧	٥ ١٠٦	٤ ٧٢٧	٢ ٩٨٦	٣ ٢٣٠	١ ١٩٩
	البلدان النامية	٨ ٣٠١	٦ ٦٨٧	٥ ٦١٩	٥ ٤١٨	٥ ٤٧٠	٤ ٣٠١	٤ ٠٣٤	٢ ٨١٣	١ ٧٣٧
	بلدان أوروبا الشرقية	(١٠ ٠٥٠)	(٩ ٠٥٠)	(٩ ٠٥٠)	(٨ ٠٥٠)	(٧ ٠٥٠)	(٧ ٠٥٠)	(٧ ٠٥٠)	(٦ ٢٥٠)	(٥ ٧٥٠)
	البلدان الاشتراكية في آسيا	(٢٦ ٥٠٠)	(٣٠ ٠٠٠)	(٢٩ ٥٠٠)	(٣٧ ٨٠٠)	(٤٢ ٨٠٠)	(٣٢ ٨٠٠)	(٢٣ ٦٠٠)	(٢٢ ١٠٠)	(٢١ ٦٠٠)
جيم-	**الواردات العالمية**	٢٥ ١٣٦	٢٠ ٨٩٩	١٩ ٨٨٩	٢٣ ٥٩٤	٢٣ ٦٤٥	١٨ ٧٦٣	١٤ ٣٦٤	٦ ٣٥٤	٣ ٢٨٧
	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	١٣ ٠٥٣	٨ ٩٣٧	٩ ٧٩٤	١٣ ٩٩٧	١٣ ٤٨٩	١٠ ٠٥٤	٩ ٦٠٢	٣ ٥٧٨	٢ ٤٢٧
	البلدان النامية	٣ ٢٣٠	٢ ٩٤٨	١ ٦٥١	١ ٣٧٣	٢ ٨٣٦	٢ ٥٠٩	٢ ٣٠٢	١ ٧٦٦	٣٠٠
	بلدان أوروبا الشرقية	(٨ ٨٥٣)	(٩ ٠١٤)	(٨ ٤٤٤)	(٨ ٢٢٤)	(٧ ٣٢٠)	(٦ ٢٠٠)	(٢ ٤٦٠)	(١ ٠١٠)	(٥٦٠)
دال-	**الصادرات العالمية**	٢٦ ٩٥٢	٢٣ ٣٩٢	٢٢ ٠١٧	٢٣ ٣٦٠	٢٥ ٤٦٧	١٦ ٥٤٤	١١ ٤٧٠	٦ ٤٠٣	٣ ٢٨٥
	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	٧ ٨٩٣	٤ ٨٣٣	٣ ١٣٧	٣ ٧٥٨	٢ ٩٧٨	٢ ٧٠٧	٢ ٦٩٦	١ ٢٩٧	٥٢٠
	البلدان النامية	٦ ٧٤٧	٥ ٣٩٤	٥ ٩٧٥	٤ ٢٤٨	٥ ٢٧٥	٤ ٥٦٥	٥ ٠٤٧	٣ ٣٠٨	١ ٨٠٥
	البلدان الاشتراكية في آسيا	١١ ٩٥٢	١٣ ١٦٥	١٢ ٩٠٥	١٥ ٣٥٤	١٧ ٢١٤	٩ ٢٧٢	٣ ٧٢٧	١ ٧٩٨	٩٦٠

المصدر: Tungsten Statistics، النشرات الربع سنوية والسنوية للأونكتاد، أعداد حديثة.

تشير الأقواس ( ) إلى تقديرات.

المرفق الثالث

حركات مخزونات التنغستن بحسب نوعها في بلدان مختارة، ١٩٨٤-١٩٩٣

(بالأطنان المترية للمحتوى من التنغستن)

نهاية السنة

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ألف - الركازات والمركزات										
مخزونات المنتجين										
استراليا	٣٠٦	٣٧٩	٤٨١	٤٣٥	٤١٦	٧٠٥	٧١٧	٤٣١	(٤٢٤)	٤٣١
بوليفيا	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	١٠٥	١٣٠	(٢١٠)	(٢٠٠)	(١٠٠)	-
البرازيل	١٧	١٧	٨٧٥	(أ)	٧٠	٨٤	-	-	-	-
فرنسا	٧٦	٨٥	٢٠٥	٦٥	-	-	-	-	-	-
الهند	٣٢	٥٤	٥٠	٥٠	٥٧	١٠	١١	١٣	(١٠)	(١٠)
اليابان	٣٩	٢٧	٢٦	٢١	٤١	٧٢	٧٥	١٠١	(٢٠٧)	(٧٩)
المكسيك	١٨	٢٠	٩٥	٨	١٩	١٣	٢٥	١٨	٨٦	٨٦
بيرو	(أ)	٤٦	٢٤١	(أ)	٧١	(٥٤)	-	-	-	
البرتغال	٢٥١	٣٠٥	١ ٠٤٢	٩٤١	٩٧٠	١ ٠٥٧	١ ١٨٠	٦٣٤	٧٠٩	٥٠٠
جمهورية كوريا	٢٣١	٢٠٠	٤٤	٤٥	(٤٥)	-	-	-	-	-
رواندا	٤٨	(أ)	(٦٠)	١٠	١٠	١٠	٢٢	-	-	
اسبانيا	١١٤	٨٤	٥٠	٦٢	٤٧	٤٥	٢٠	-	-	
السويد	-	-	-	-	-	٢٠٦	-	-	-	
تايلند	٨٠٤	١ ٠٢٩	١ ٠٢٥	١ ١٠٠	١ ٢٩٥	١ ٤٨٧	١ ٥٥٣	١ ٦١٧	(١ ٦٨٤)	(١ ٧٠٠)
تركيا	٩٦	٨٠	١٤٥	٤٣	٢٠	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٦	٦٠	٢١	٢١	٢١	(١٠)	١٦	٢٦	(١٠)	(١٠)
	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
المجموع الفرعي	٢ ٠٧٨	٢ ٣٨٦	٤ ٣٦٠	٢ ٨٠١	٣ ١٨٧	٣ ٨٨٣	٣ ٨٢٩	٣ ٠٤٠	٣ ٢٣٠	٢ ٨١٦
مخزونات المستهلكين										
كندا	(أ)	(أ)	(أ)	٢٥٥	٧٥	٧٠	٦١	٥٣	-	-
فرنسا	١٧٧	١٣٠	٢٢١	-	-	-	-	-	-	-
اليابان	٥٥٧	٦٧١	٦٨٧	٤٤٨	٤٥٥	٥٦١	٨٦٠	٦٦١	٦٧٨	٤٠٠
جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠
البرتغال	١٣	١٠	١	-	١	١	١	(١)	-	-
السويد	٢٥٦	٣٠٢	٣٣٣	٢٥٣	٣٠١	٢١٨	٤٠	٤٠	٢٢	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥٩	١ ٠٧٧	٥٠٢	٣٢٩	٤٩٩	١ ٢٦١	١ ٠٧٧	١ ٧٧٨	٧٠٢	٥٩٢
	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
المجموع الفرعي	١ ٩٥٢	٢ ١٩٠	١ ٧٤٤	١ ٣٨٥	١ ٣٣١	٢ ١١١	٢ ٠٣٩	٢ ٧٣٣	١ ٧٠٢	١ ١٩٢
مخزونات التجار										
الأرجنتين	٩	٩	-	-	-	-	-	-	-	-
اليابان	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
بيرو	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	٧	٧	٢٧	٢٧	-	-
تايلند	٣٣٩	١١٣	١١٦	١٢٠	٥١	١٠٧	٨٣	٢٦	٣٠	-
	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
المجموع الفرعي	٣٤٨	١٢٣	١١٦	١٢٠	٥٨	١١٤	١١٠	٥٣	٣٠	-
المجموع (على النحو الوارد أعلاه)	٤ ٣٧٨	٤ ٦٩٩	٦ ٢٢٠	٤ ٣٠٦	٤ ٥٧٦	٦ ١٠٨	٥ ٩٧٨	٥ ٨٢٦	٤ ٩٦٢	٤ ٠٠٨
باء - باراتنغستات الأمونيوم										
بوليفيا	-	٥١٣	٣٨٩	٢٧	١٥٩	١٧٩	٢٣٧	٢٧٦	(٢٥٠)	-
جمهورية كوريا	١٥٧	١٧٠	٢٢٦	١٨٩	٢١٩	٢١٩	٢٠٠	٢٥٠	(٩٠)	(٥٥)(ج)
السويد	-	٧٦	٣١٨	١٢٦	٣٠٦	٤٦٧	٣٤٠	٣٣٢	٤٢٠	٢٦٤
الولايات المتحدة الأمريكية(ب)	١ ١٩١	١ ٠٥٦	٤٧٧	٢٩٢	٩١١	٩١٥	٨٩٦	٥٧٨	٣٣٣	٤٢٠
المجموع (على النحو الوارد أعلاه)	١ ٣٤٨	١ ٨١٥	١ ٤١٠	٦٣٤	١ ٥٩٥	١ ٧٨٠	١ ٦٧٣	١ ٤٣٦	١ ٠٩٣	٧٣٩

المصدر: Tungsten Statistics، الأونكتاد، النشرات الربع سنوية والسنوية، أعداد حديثة، ومكتب المناجم، وزارة الداخلية بالولايات المتحدة.

- تعني لا يذكر أو لا شيء. ( ) تعني تقديرات مؤقتة. (أ) غير متاح. (ب) مخزونات المستهلكين والمنتجين فقط. (ج) تشمل أكسيدات التنغستن.